

دور الشفافية والمساءلة في الرفع من كفاءة الادارة الضريبية "دراسة ميدانية"

أ. حداد وفهيمه * د. فرج شعبان **

الملخص:

تهدف الدراسة الى بيان دور الشفافية والمساءلة في الرفع من كفاءة الادارة الضريبية، وللوصول الى النتائج الضرورية قمنا بتوزيع استبيان على عينة من موظفي مديرية الضرائب والمركز الجوارى للضرائب بالبويرة، حيث توصلنا الى ان:

- للشفافية والمساءلة دور في الرفع من كفاءة الادارة الضريبية، وذلك من خلال التزامها بتوفير المعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب ويجب ان تكون كافية، مما يساهم في زيادة الوعي لدى الموظفين بأهمية الافصاح، وابتعادهم عن الغموض في المعلومات المصرح بها، كما ان تبسيط القانون الضريبي يرفع من درجة فهم محتواه. والالتزام بتطبيق المساءلة على كل المستويات الادارية في الادارة الضريبية، مما يجعل الموظفين يتحملون مسؤولياتهم ويلتزمون بتطبيق محتوى القانون وبالتالي يقلل من انتشار الفساد الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الشفافية، الشفافية الضريبية، المساءلة، كفاءة الادارة الضريبية.

The role of transparency and accountability in raising the efficiency of tax administration "A field study"

Abstract:

The study aims to show the role of transparency and accountability in improving the level of tax administration. To achieve this objective, we distributed a questionnaire to a sample of staff affiliated with the Tax Department and the approximate tax center of Bouira. We achieved the following results:

-Transparency and accountability have a role in improving the level

* طالبة دكتوراه - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.
** أستاذ محاضر قسم - أ- جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.

of tax administration, through its commitment to provide the necessary information as soon as possible. This contributes to raising staff awareness of the importance of disclosure in the transparency. The simplification of the tax law increases the understanding of its content and commitment in the application of responsibility at the level of the administrative hierarchy in the tax administration. It (empowering tax law) empowers public servants to assume their responsibilities and engage in law enforcement, which implies reducing the spread of tax corruption.

Key words: transparency, tax transparency, accountability, efficiency of tax administration

المقدمة:

تعتبر الادارة الضريبية الجهاز المكلف بتنفيذ قواعد التشريع الضريبي، والتحقق من سلامة تطبيقه حفاظا على حقوق الدولة من جهة، وحقوق الممولين من جهة اخرى. وذلك يكون من خلال إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية تستطيع ان تنفذ القوانين بعدالة من خلال الالتزام بالشفافية والمساءلة، كعاملين هامين في الرفع من كفاءة الادارة الضريبية، أين تلتمز بالإفصاح عن المعلومات الضرورية وتبسيط القوانين الضريبية سواء للموظفين لتحسين أداءهم الوظيفي والحفاظة على الحصيلة الضريبية، وللمكلفين بالضريبة من اجل كسب ثقتهم ورفع الوعي الضريبي لديهم لزيادة الامتثال الضريبي، وكذا الالتزام بإجراءات المساءلة والتحاسب، ليحفز الموظفين على تحمل مسؤولياتهم. لذا جاءت هذه الدراسة للتأكد من دور الشفافية والمساءلة في الرفع من كفاءة الادارة الضريبية.

لذلك يمكن وضع الاشكالية التالية: كيف تساهم الشفافية والمساءلة في الرفع من كفاءة الادارة الضريبية؟

2- فرضيات الدراسة: انطلاقا من الاشكالية السابقة يمكن لنا صياغة الفرضيات التالية: - الشفافية الضريبية لها دور في الرفع من كفاءة الادارة الضريبية؛ - تطبيق المساءلة في الادارة الضريبية تساعد على تحلي الموظفين بالمسؤولية واحترام القوانين الضريبية.

3- ادوات الدراسة: تمت عملية جمع البيانات عن طريق الادوات التالية: مصادر بيانات اولية: باستخدام الاستبيان؛ مصادر بيانات ثانوية: عن طريق المراجع والدوريات والمستندات الرسمية.

المحور الاول: مفهوم الشفافية الضريبية

1- تعريف الشفافية: تعني الشفافية الحد من السياسات والاجراءات غير المعلنة، التي تدسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح، لذلك يعتبر إصلاح مؤسسات الدولة خطوة اساسية لجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية، حتى تتمكن السلطة التنفيذية من الوصول الى مصاف الحاكمية الجيدة فلا بد من توفر الشفافية (1).

2- اهمية الشفافية: في دراسة تبين ان بناء النزاهة والشفافية في المجتمع لتحقيق معايير اصلاح ثابتة هي طريقة فعالة وغير مكلفة، حيث تبلغ تكلفتها ما يقل عن 1% من قيمة مشاريع البنية التحتية والخدمات التي يجري تحسينها، في حين تبلغ الخسارة الناتجة عن الغش والفساد وسوء الادارة في المشاريع الحكومية والمشاريع المدعومة بمساعدات خارجية في الدول النامية ما بين 10-25%. فقد قدر الاتحاد الافريقي عام 2002 ان ما يعادل 25% من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا، (اي ما قيمته 148 بليون دولار امريكي) تضيع سنويا بسبب الفساد. فإذا تم استثمار 1% من تكاليف أحد المشاريع الكبيرة في بناء النزاهة، وتنتج عن ذلك تقليل معيار الخسارة الناتجة عن الفساد وسوء الادارة وهدر الاموال ولو بنسبة 4% فقط، فإن ذلك يعني تحقيق ثلاثة اضعاف العائد الصافي، مما يعني أن هذا الاسلوب يعد أحد مبادئ التمويل الذاتي للمشاريع (2).

3- مستويات الشفافية: أشارت الادبيات التي بحثت في مجال الشفافية الى وجود مستويات عدة للشفافية، لكنها ركزت بشكل كبير على مستويين هما (3): الشفافية الداخلية والشفافية الخارجية: تعني الاولى التدفق الحر للمعلومات داخل المنظمة، وتوفير المعلومات الضرورية لكل مستوى حسب متطلبات العمل، ولتقيام الموظفين بمسؤولياتهم بنزاهة واشراكهم في صناعة القرارات ورسم السياسات. اما الثانية ترتبط بالمحيط الخارجي للمنظمة، حيث يفترض على المؤسسة ان تقوم بنشر المعلومات الصحيحة عن خدماتها، والحرص على مصداقية وحجم المعلومات التي يتوجب نشرها. وعدم التعامل بغموض مع جميع الاطراف ذات المصلحة.

4- الشفافية الضريبية: تعرف الشفافية الضريبية بأنها الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين والأنظمة والتعليقات الضريبية على المكلفين. وأن المكلف بالضريبة يجب أن يعرف كيف ومتى يتم فرض الضريبة والغرض منها. وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي لديه (4). لذلك فإن غياب الشفافية الضريبية تؤدي الى غموض في قانون الضرائب، مما يتيح فرصا للتهرب الضريبي وانتشار الفساد بسبب الغش الضريبي وتواطؤ الموظفين مع المكلفين بالضريبة (5). وبالتالي يؤدي الى إضعاف قدرة الحكومة على إدارة النظام الضريبي، ومنه عرقلة التنمية

الاقتصادية، بسبب فقدان الادارة الضريبية لثقة المكلف بالضريبة بسبب ارتفاع المنازعات الضريبية من جهة وارتفاع تكلفة الاجراءات الادارية من جهة اخرى. وعلى العكس من ذلك فوجود الشفافية الضريبية تحفز المسؤولين على تحمل جميع المسؤوليات، وايصال النتائج التي يكون الموظف مسؤولا عنها خلال فترة زمنية (6)، ومما لا شك فيه ان وجود الشفافية يقارب بين المكلفين والادارة الضريبية ويخفي الشكوك حول نزاهة عمل الادارة الضريبية؛ ومنه المحافظة على اليرادات المالية للدولة. مما سبق نستنتج انه ليس من المهم ان تكون التشريعات الضريبية واضحة فحسب، بل يجب ان تكون آية تغييرها عملية واضحة المعالم بعيدة عن الغموض وان تكون الهدف من هذا التغيير معلنة وبمتناول الجميع، وذلك بهدف اتاحة الفرصة للتعامل مع التطور في التشريعات الضريبية والتنبؤ بالمستقبل بأسلوب عقلاني ورشيد. لذلك يجب الاعتراف بأهمية الشفافية الضريبية كونها تحقق ما يلي: قانون ضريبي عادل، تحسين الامتثال الضريبي، وبيئة اقتصادية صحية.

المحور الثاني: مفهوم المساءلة وآلياتها

1- تعريف المساءلة: هي وسيلة يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها ان يتحملوا مسؤولية أديهم، بحيث يؤدي ذلك الى اطمئنان من يتعامل معهم بأن الامور تجري للصلح العام ووفق الاهداف المرسومة. وبالتالي يمكن ان تكون المساءلة مكونة من خلال مكونين رئيسين: قابلية الاجابة وقابلية التنفيذ (7).

قابلية الاجابة: يعنى التزام المسؤولين بتبرير قراراتهم وافعالهم. ويتطلب ذلك ان تكون المعلومات متاحة للجهات الخارجية الفاعلة لمراقبة أداء صنع القرار، وقدرتهم على القيام بمثل هذا التحليل.

قابلية التنفيذ: يعنى وجود آليات مصممة للمحاسبة في حال غياب الفاعلية والانحراف عن النتائج المخطط لها. وتتطلب آليات لمعاقبة إساءة استخدام السلطة او الأداء السيء على صعيد الالتزامات المتفق عليها.

2- اهداف المساءلة: ويمكن ايجازها ضمن ثلاثة اهداف رئيسية تتضمن (8):

* **المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم:** بحيث تشكل المساءلة احدى آليات ضبط الأداء، لضمان حسن الاستخدام او منع إساءة استخدام السلطة.

* **المساءلة كنوع من الضمان:** بحيث تشكل المساءلة وسيلة يضمن المواطنون والمشرعون والرؤساء، من خلال حسن الالتزام بالقانون من قبل الممارسين للسلطة.

* **المساءلة كعملية للتحسين المستمر:** عند تحقيق المساءلة للهدفين السابقين تكون أداة لخفض السلبية في الأداء، وتخلق استعدادا مسبقا لدى العاملين لتجنب الاعمال التي تؤدي الى تلك الانواع من الاخطاء. وبذلك يحقق مشاركة ايجابية بين المساءل

والمسائل، ويشجع المديرين والعاملين على قبول المساءلة وتحمل الخطأ كجزء طبيعي من عملية التعلم.

3- المساءلة الضريبية: مما سبق نستنتج ان المساءلة الضريبية تشير الى التزام الحكومة (السلطة المالية) ووكالاتها (الادارة الضريبية) الى تقديم معلومات عن قراراتهم وأفعالهم وتبرير تلك الاعمال للجمهور (المكلفين بدفع الضريبة)، وهذا يشير الى تقييم مستمر لآداء الموظفين العموميين في الادارة الضريبية.

4- آليات المساءلة الضريبية: تتمثل آليات المساءلة الضريبية فيما يلي:

أ- المساءلة الداخلية: وهي المساءلة التي تجري داخل الادارة الضريبية وبين مختلف مستوياتها، فهي ترتبط الى حد كبير بتحديد المسؤوليات في الهيكلية الادارية المعتمدة، فمن غير الممكن ان نجد مهام غير موكلة لأشخاص وهم يتحملون مسؤولية تنفيذها. وان نظام المساءلة في الادارة الضريبية يعمل على احترام ثلاثة ابعاد رئيسية وهي: آليات ضمان الصلاحيات والمسؤوليات، الممارسات الجيدة من اجل ضمان الجودة في العمل، واحترام آليات المراقبة الضريبية والمساءلة واحترام القوانين الضريبية. ومن اجل ضمان هذه الابعاد لابد من اعتماد اجراءات دقيقة وشفافة وهي:

تحديد الادوار والمسؤوليات بشكل دقيق في الادارة الضريبية؛

الاعتماد على تقارير سير العمل وعملية التدقيق تكون شفافة ومهنية؛

الرقابة الضريبية والتفتيش المالي فعال في متابعة سير العمل .

ب- المساءلة الخارجية: تعبر المساءلة الخارجية عن قدرة المكلفين بالضريبة على مراقبة وملاحقة المسؤولين وذلك من خلال الوسائل المتاحة كالشكاوي، والتقاضى. ويعتقد الباحثون ان الشعوب في البلدان النامية لم تختبر بعد فعالية المساءلة وقدرتها على تنشيط الحوافز الذاتية والتي تتعكس بشكل كبير على الأداء العام للإدارات الضريبية خاصة والادارات الحكومية بشكل عام، وان التجارب الدولية تؤكد ان عوامل عديدة تساهم في تفعيل انظمة المساءلة، اهمها مسألتين: الشعور العمق بالمواطنة والارتباط بالدولة، ونظام قانوني قضائي يسمح للمواطنين الحصول على حقوقهم (9).

المحور الثالث: كفاءة الادارة الضريبية

تشكل ادارة الضرائب الجهاز المكلف بتنفيذ قواعد التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة اخرى (10)، لذلك تؤدي الادارة الضريبية دورا هاما في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع كما يمكنها ان تساهم في فعالية النظام الضريبي، (إذ ان النظام الضريبي الاحسن تصورا لا تكون له قيمة الا بفضل الادارة التي تطبقه)، فنجاح تنفيذ

السياسة الضريبية وتحقيق أهدافها مرهون بكفاءة وخبرة الادارة الضريبية (11)، وكثير ما نلاحظ ان الدول النامية تجري تعديلات في نظامها الضريبي ويتضح انها تحتاج لاصلاح بسيط في إدارتها، لذلك وجب إجراء اصلاحات إدارية لرفع مستوى أنظمتها الضريبية.

أهم المشاكل التي تترتب على وجود عيوب في الإدارة الضريبية :

1- مشكلة التهرب الضريبي: عجز الإدارة الضريبية عن حل مشكلات النظام الضريبي، تدفع المكلف الى التهرب من أداء الضرائب المتوجبة عليه لثقتته في عدم إمكانية هذه الإدارة على ملاحقته، وإن تمكنت من ملاحقته فسيكون ذلك على المدى البعيد، لذلك يلجأ المتهربون الى استغلال الثغرات في القوانين الضريبية، ودفع الرشاوى خاصة من طرف الشركات. على سبيل المثال تنفيذ الشركات في الدول النامية التي تدفع رشوة من 25-40% من الضريبة ان تقلل من تقييم بنسبة 50%، تفاقم هذه الظاهرة يؤكد عدم وجود خطر كبير من الكشف والعقاب (12).

3- جمود النظام الضريبي: يقصد بجمود النظام الضريبي عدم توافر صفة المرونة فيه، بما يعني ان الانظمة الضريبية لا تعكس في حصيلتها زيادة نسبة مساوية على الاقل للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الخام، نتيجة ضعف الادارة الضريبية من جهة، وضعف كفاءة الجهاز الاتجاعي وانخفاض متوسط الدخل من جهة أخرى (13).

4- انتشار الفساد الضريبي: تعد بيئة العمل الضريبي مجالاً واسعاً للفساد الضريبي خاصة في غياب الشفافية والمساءلة، ويمكن تحديد في ثلاث اشكال رئيسية للفساد الضريبي وهي: الفساد الناتج عن دافع الضرائب من خلال التهرب الضريبي؛ الفساد الناتج عن تواطؤ الموظفين في الادارة الضريبية والمكلفين بدفع الضرائب؛ الفساد قبل الموظفين انفسهم (14).

المحور الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من عدد الموظفين في مديرية الضرائب والمركز الجوّاري للضرائب لولاية البويرة (الجزائر)، وتم الاعتماد على عينة الدراسة من مجتمع الدراسة وذلك للحصول على المعلومات اللازمة. ولقد تم توزيع 90 استبياناً وتم استرجاع 71 صالحة للتحليل بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة، اي مانسبته 79% من العينة.

ثانيا: عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة

1- المؤهل العلمي:

الجدول رقم (01): توزيع العنة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	الدرجة العلمية
22%	16	ثانوي
60%	43	ليسانس
16%	11	ماجستير/ ماستر
1%	01	دكتوراه
100%	71	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) ان الدرجة العلمية للموظفين الذين يعملون في الادارة الضريبية متحصلين على شهادات جامعية وخاصة شهادة ليسانس بنسبة 60% من مجموع افراد العينة، هذا يدل على مدى اهتمام الادارة الضريبية بتوظيف اصحاب الشهادات العلمية.

2- التخصص العلمي:

الجدول رقم (02): توزيع العينة حسب التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص
54%	38	اقتصاد
22%	16	حقوق
2%	02	احصاء
21%	15	اخرى
100%	71	المجموع

الجدول رقم (02) يوضح ان تخصص علوم الاقتصادية تحتل المرتبة الاولى بنسبة 54%، ثم تليها الحقوق بنسبة 22%، هذا نقطة ايجابية على امكانية الالتزام بالشفافية والمساءلة. خاصة وان لديهم معرفة لا بأس بها فيما يخص الجباية.

3- مدة الخدمة:

الجدول رقم (03): توزيع العينة حسب مدة الخدمة في الوظيفة الحالية

النسبة	التكرار	المدة
39%	28	من سنة الى 05 سنوات
29%	21	من 06 سنوات الى 10

سنوات		
من 11 سنة الى 15 سنة	04	5%
15 سنة فاكثر	19	26%
المجموع	71	100%

يبين الجدول ان ما نسبته 39% من افراد العينة مدة خدمتهم على الاكثر 05 سنوات، ثم تليها نسبة 29% من افراد العينة مما لديهم فترة ما بين 06 و10 سنوات. ونسبة 19% مما لديهم خبرة كافية في ميدان الضرائب تقدر بـ 15 سنة فأكثر.

4- مركز الوظيفة:

الجدول رقم (04): توزيع العينة حسب مركز الوظيفة

مركز الوظيفة	التكرار	النسبة
عون معاينة	07	9%
مراقب	08	11%
مفتش	30	42%
اخرى	27	38%
المجموع	71	100%

الجدول رقم (04) يوضح ان 42% من افراد العينة من المفتشين، اي ان لديهم احتكاك بالموظفين والمكلفين بالضريبة مما تكون لديهم معلومات كافية فيما يخص الشفافية والمساءلة في الادارة الضريبية.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج الدراسة

لقد قمنا من خلال القسم الثاني من الاستبيان بوضع عدد من الفقرات تتعلق بفرضيات الدراسة وتم الحصول على اجابات الجدولين رقم (05) و (06) الذان يعبران عن الفرضيتين، كما هو موضح ادناه:

1- الفرضية الاولى: الشفافية الضريبية لها دور في الرفع من كفاءة الادارة

الضريبية.

الجدول رقم (05): الفقرات المتعلقة بالفرضية الاولى

الفقرات	تكرار (نعم)	الوسط الحسابي	تكرار (لا)	الوسط الحسابي	تكرار (لا اعلم)	الوسط الحسابي
1. وجود اطار تنظيمي مكتوب وواضح يبين المستويات التنظيمية للإدارة الضريبية.	58	81,6	10	14,0	03	4,2
2. تزويد كل وظيفة بالهيكل التنظيمي للإدارة يوضح	53	47,6	16	22,5	02	2,8

						حدود المسؤوليات لتحسين من مستوى عمل الموظفين.
1,4	01	16,9	12	81,6	58	3. توفر معلومات كافية وفي الوقت المناسب عن وجود تعديلات جديدة في القانون الضريبي يزيد من كفاءة الادارة الضريبية.
1,4	01	15,4	11	85,9	61	4. درجة فهم محتوى القوانين الجبائية من قبل اعوان الادارة يزيد من إدراكهم للأهداف المسطرة من طرف الادارة الضريبية.
5,6	04	29,5	21	64,7	46	5. وجود الشفافية في الادارة الضريبية يسهل الحصول على المعلومات الصحيحة وفي الوقت المناسب.
7,0	05	28,1	20	64,7	46	6. تزويد المكلفين بالمعلومات ذات الصلة بالقوانين الضريبية في الوقت المناسب وبصورة دورية ومنتظمة يزيد من احساسهم بالعدالة الضريبية مما يشجعهم للامتثال الطوعي.
2,8	02	33,8	24	63,3	45	7. ان فهم ووعي المكلفين بالقانون الضريبي يعمل على الالتزام بالقانون وعدم البحث عن الوساطة.
4,2	03	35,2	25	60,5	43	8. وجود نظام تعويضات ومكافآت معتمد من طرف الادارة العليا ومعروف لدى العمال تساعد في رفع كفاءة الادارة الضريبية.
7,0	05	23,9	17	69,0	59	9. الاهتمام بالعمال من حيث التكوين والرسكلة يساهم في زيادة الوعي لديهم بأهمية الشفافية والافصاح عن المعلومات الضرورية.
4,2	03	9,8	07	85,9	61	10. التأكد من صحة المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية يقلل من الاخطاء في بيانات المكلفين.
5,6	04	59,1	40	35,2	25	11. اغلب المكلفين يقدمون التصريحات الضريبية في الوقت المناسب.
39,4	28	32,3	23	28,1	20	12. هناك تلاءم بين تكلفة عملية التحصيل الضريبي والحصيلة الضريبية.
4,2	03	70,4	49	25,3	18	13. وجود الليات تسمح للموظفين المشاركة في اتخاذ القرارات في الادارة الضريبية.
6,89		25,9		63,1		الوسط الحسابي للمجموعة

يتضح لنا من الجدول اعلاه ان الإجابات على الاسئلة الموضوعة على الفرضية الاولى متفاوتة حيث يظهر لنا ان اعلى نسبة بلغت 85,9% وهي المتعلقة بالفقرة رقم (4): "درجة فهم محتوى القوانين الجبائية من قبل اعوان الادارة يزيد من ادراكهم للأهداف المسطرة من قبل الادارة الضريبية"، وكذا الفقرة رقم (10): "التأكد من

صحة المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية يقلل من الاخطاء في بيانات المكلفين". وتلبيها الفقرة رقم (03): " توفر معلومات كافية وفي الوقت المناسب عن وجود تعديلات جديدة في القانون الضريبي يزيد من كفاءة الادارة الضريبية" حيث بلغت النسبة 81,6%. اما اقل نسبة فكانت الفقرة (13): " وجود آليات تسمح للموظفين المشاركة في اتخاذ القرارات في الادارة الضريبية" بنسبة 25,3%, فحين ان 70,4% لنفس الفقرة من الاجابات تقول لا توجد آليات تسمح للموظفين بالمشاركة في اتخاذ القرارات في الادارة الضريبية"، تلدها الفقرة (12): "هناك تلائم بين تكلفة عملية التحصيل الضريبي والحصيلة الضريبية". نسبتها 28,1% اي 39,4% من اجابات الموظفين لا يعلمون إذا كان هناك تلائم بين تكلفة عملية التحصيل والحصيلة الضريبية. وتراوحت النسب لكافة الاسئلة ما بين 25,3% و 85,9%, مع العلم ان الوسط الحسابي لمجموع الفقرات الخاصة بالفرضية الاولى يساوي 63,1%.

2- الفرضية الثانية: تطبيق المساءلة في الادارة الضريبية تساعد على تحلي الموظفين بالمسؤولية واحترام القوانين الضريبية.

الجدول رقم (06): الفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية

الفقرات	تكرار (نعم)	الوسط الحسابي	تكرار (لا)	الوسط الحسابي	تكرار (لا اعلم)	الوسط الحسابي
1. وجود اليات من خلالها يخضع المسؤولون للمساءلة بتبرير افعالهم بصفة دورية وبصورة منتظمة.	36	50,7	25	35,2	10	14,0
2. خضوع الموظفين باختلاف مستوياتهم الادارية للمساءلة في حالة حدوث خلل في الأداء مما يجعلهم يتحملون مسؤولياتهم مما يؤثر ايجابا على كفاءة الادارة الضريبية.	56	78,8	11	15,4	04	5,6
3. تطبيق المساءلة يؤدي الى وجود مراقبة وفهم وتقييم القرارات المتخذة من قبل المسؤولين .	54	63,3	12	16,9	05	7,0
4. التنظيم الاداري الهرمي المبني على المساءلة يساهم في تحديدهم صلاحيات الموظفين مما يزيد من تفديدهم بمسؤولياتهم .	58	81,6	09	12,6	04	5,6
5. وجود عقوبات ردعية واضحة في حالة الاخلال بالقانون الضريبي يؤدي الى التقدير من التجاوزات الادارية.	56	78,8	11	15,4	04	5,6
6. تساهم المساءلة في زيادة فعالية الرقابة الضريبية والتفتيش المالي لمراقبة سير العمل في الادارة الضريبية.	54	78,0	12	16,9	05	7,0
7. وجود التزام بمبدأ المساءلة القانونية للمكلفين في حالة	44	61,1	21	29,5	06	8,4

التهرب الضريبي.						
8,4	06	19,7	14	71,8	51	8. الإدارة الضريبية ملزمة بتعجيل اجراءات الفصل في الشكاوى في حالة خرق لحقوق المكلفين.
8,4	06	14,0	10	77,4	55	9. تطبيق المساءلة يزيد من ثقة المكلفين في الادارة الضريبية مما يساهم في خلق لديهم وعي ضريبي.
2,8	02	8,4	06	88,7	63	10. تطبيق المساءلة في الادارة الضريبية يعمل على توجيهها نحو الالتزام بتطبيق القوانين .
7,2		18,4		72,8		الوسط الحسابي للمجموعة

يظهر لنا من خلال احصائيات الجدول رقم (06) ان اعلى نسبة سجلت في الفقرة رقم (10): "تطبيق المساءلة في الادارة الضريبية يعمل على توجيهها نحو الالتزام بتطبيق القوانين"، وتليها الفقرة رقم (04): "التنظيم الاداري الهرمي المبني على المساءلة يساهم في تحديد صلاحيات الموظفين مما يزيد من تفديدهم بمسؤولياتهم"، كما سجلت الفقرة رقم (05): "وجود عقوبات ردعية واضحة في حالة الاخلال بالقانون الضريبي يؤدي الى التقليل من التجاوزات الادارية" نسبة مرتفعة تقدر بـ 78,8% .

اما اقل نسبة سجلت 50,7% فيما يخص الفقرة رقم (01): "وجود آليات من خلالها يخضع المسؤولون للمساءلة بتبرير افعالهم بصفة دورية وبصورة منتظمة"، حيث ان 35,2% من الاجابات ترى انه لا توجد آليات من خلالها يخضع المسؤولون للمساءلة بتبرير افعالهم بصفة دورية وبصورة منتظمة. في حين ان 14% لا يعلمون ان كانت هذه الآليات موجودة ام لا. مع العلم ان الوسط الحسابي لمجموع الفقرات الخاصة بالفرضية الثانية بلغ 72,8%.

ثالثا: اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الاولى:

الشفافية الضريبية لها دور في الرفع من كفاءة الادارة الضريبية. من خلال تحليل النتائج الاحصائية المتحصل عليها اتضح لنا جليا ان حقيقة هناك دور كبير للشفافية الضريبية في الرفع من كفاءة الادارة الضريبية، وان النسبة تتراوح ما بين 60,5% و 85,9% من الفقرة (1) الى الفقرة (10) وبلغ الوسط الحسابي للمجموعة 63,1% وهي نسبة مرتفعة وبالتالي الفرضية الاولى صحيحة.

اختبار الفرضية الثانية: تطبيق المساءلة في الادارة الضريبية تساعد على تحلي الموظفين بالمسؤولية واحترام القوانين الضريبية.

من خلال النتائج المدونة في الجدول رقم (06)، يظهر لنا ان تطبيق المساءلة في الادارة الضريبية يساعد على تحلي الموظفين بالمسؤولية واحترام القوانين الضريبية، حيث تراوحت النسبة ما بين 50,7% و 88,7% وهي نسبة عالية مع العلم ان الوسط الحسابي للمجموعة 72,8%. ومنه نستنتج ان الفرضية الثانية صحيحة.

خاتمة:

الشفافية والمساءلة هما مفهومان مترابطان بشكل تبادلي ويعزز وجود أحدهما الآخر، فبدون الشفافية اي سهولة الوصول الى معلومات آنية وموثوقة حول القرارات والأداء يكون من الصعوبة إخضاع الادارة الضريبية للمساءلة. وبدون المساءلة، أي وجود آليات لتقديم التقارير حول استخدام الموارد الحكومية وعواقب لإخفاق في تحقيق أهداف الأداء المحددة، لن يكون للشفافية حينها سوى قيمة ضئيلة، لذا وجود الشرطين معا هو مطلب اساسي لتحقيق إدارة ضريبية فعالة وعادلة. فمن حق المكلف بالضريبة بمراقبة وفهم وتقييم القرارات المتخذة من قبل المسؤولين، وهذا الحق لا يتحقق الا إذا كانت هناك فرصة للحصول على المعلومات الصحيحة.

النتائج:

1- الالتزام بالشفافية في الادارة الضريبية يساعد في الرفع من كفاءة الادارة الضريبية وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة والكافية وفي الوقت المناسب، خاصة إذا كانت هناك تعديلات في القانون الضريبي، كما ان فهم اعوان الادارة الضريبية لمحتوى القانون يقلل من نسبة التأويل المحاطى له، ويزيد من ادراكهم للأهداف المسطرة من قبل الادارة الضريبية، كما ان اتاحة المعلومات للمكلفين بالضريبة يزيد من احساسهم بالعدالة الضريبية وبالتالي يشجع لديهم الامثال الطوعي.

3- اعتماد الادارة الضريبية لنظام التعويضات والمكافآت الموجهة للموظفين، وكذا الاهتمام بهم من ناحية التكوين والرسكلة يساهم في زيادة الوعي لديهم بأهمية الشفافية مما يحفزهم على الافصاح عن المعلومات وابتعادهم عن اللجوء للفساد.

4- تطبيق المساءلة يزيد من ثقة المكلفين في الادارة الضريبية مما يخلق لديهم وعي ضريبي، ومن جهة اخرى يجعل الموظفين يتحملون مسؤولياتهم، مما اختلفت مستوياتهم والالتزام بتطبيق القانون، وذلك من خلال توفير آليات واضحة للمساءلة بصفة دورية ومنظمة، وعقوبات ردعية واضحة في حالة الاخلال بالقانون، مما يقلل من التجاوزات الادارية؛

انطلاقا من النتائج المتوصل لها نضع التوصيات التالية:

1- ضرورة تزويد جميع الموظفين في الادارة الضريبية بخطة اداري يوضح حدود مسؤولياتهم؛

2- ضرورة استحداث آليات تعمل على تزويد الموظفين بالمعلومات الضرورية بصفة دورية ومنتظمة وفي الوقت المناسب، مثل: اصدار مطويات وكتيبات تقوم بشرح القانون الضريبي بشكل مبسط ليتسنى للموظفين وحتى المكلفين بالضريبة فهم محتواه.

3- ضرورة الاهتمام بالعمال من حيث التعويضات والمكافآت، ووضع دورات للتكوين والرسكلة تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، واطلاعهم على اهمية الحصيلة الضريبية لمواجهة النفقات المتزايدة.

4- الاعتماد على الوسائل التكنولوجية فيما يخص مراجعة العمليات الضريبية للتقليل من ارتكاب الاخطاء، كما تؤدي الى امكانية متابعة المكلفين بالضريبة ويمنع التلاعب في التصريحات الضريبية المقدمة للإدارة الضريبية.

قائمة المراجع:

(1):عبير مصلح، النزاهة الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، الطبعة الثالثة، القدس، 2013، ص50.

(2):فيدريك جالتونج، معدل الاصلاح معيار اساسي لقياس الشفافية والمحاسبة، لندن، ص05.

(3): ساجي فاطمة، الشفافية كأداة لتسيير المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2010/2011، ص33.

(4): سليمان عتير، نور الدين بعيليش، عمر الفاروق زرقون، دور الشفافية في مكافحة الفساد الاداري والمالي، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 25-26 نوفمبر 2013، ص 573.

(5): فيدريك جالتونج، مرجع سبق ذكره، ص02.

(6): ايفين فونتين اورتيز، ايون غوريوتا، فيكتور فيدسيليك، تفويض السلطة والمساءلة، سلسلة الادارة من اجل النتائج في منظومة الامم المتحدة، وحدة التفيتش المشتركة، جنيف، 2004، ص16.

(7): زياد عبد الصمد وآخرون، فهم المساءلة (دليل المساءلة المتبادلة على دور مختلف اصحاب المصلحة في اجندة التنمية المستدامة 2030)، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان 22 مارس 2016، ص 21، 22.

(8): فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من

الفساد الاداري في القطاعات الحكومية، اطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الامنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، 2010، ص43.

(9): زياد عبد الصمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 21.

(10): سراج محمد خلاط، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، 2013، ص166.

(11): هيثم علي محمد، علاقة الازدواج الضريبي بالاستثمار بين إعادة التكييف والتغير في النظام الضريبي العراقي، بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والثلاثون، 2013، ص 291، قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية، دراسة تحليلية تقييمية، 2003، ص37.

(12): Aminur Rahman, Tax Administration Reform, Investment climate in practice (Business taxation), N°=03, April 2009, p01.

(13): عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص153.

(14) : John wiley, fighting fiscal corruption: lessons from the tanzania revenue authority, public administration and development, Michelson Institute, bergen, Norway, P168.